**لسانيات الجملة ولسانيات النّص:**

إنّ من أهم الأسئلة التّي نلفيها تفرض نفسها بقوّة في هذا المضمار، هي تلك التّساؤلات التّي شابت عقول العلماء والباحثين اللغويين المهتمين بحقل التحليل اللّساني والمتعلقة برصد ووصف العلاقة الرابطة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص. إنّ سؤالاً في مثل هذا التعقيد قد يقودنا –وبطريقة عير مباشرة-؛ إلى معاينة واكتشاف أهم الخصُوصيات التّي قامت عليها كلا الدّراستين. (لسانيات الجملة ولسانيات النص).

ولكن هذا ليس بالأمر السّهل الهيّن، بل نحسبه من الأمور والمسائل الصعبة المستعصية خاصّة في تحديد العلاقة القائمة بينهما من جهة التحامهما أو انفصالهما، وأنّنا إذا منحنا أولوية للنص على حساب الجملة من حيث التضمّن والاحتواء نكون قد أقصينا بعض الخصوصيات والمميزات التّي تجعل الجمل (في بعض تمظهراتها) تقوم بدور لعّال في ترصيص الأجزاء المهمة التي يتشكل منها النص، والعكس صحيح. فماهي العلاقة التّي تحكم بين لسانيات الجملة ولسانيات النص هل هي علاقة انفصال أو اشتمال؟ وهل تشتمل الجملة على النص أو النص على الجملة؟

**1-الانفصال:** نلفي مجموعة من الدّارسين الذين كانوا ينظرون إلى الجملة والخطاب بوصفهما كيانات متباينة من حيث الماهية والتصنيف الشكلي، ومن بين العلماء الذين كان لهم دور فعّال في تثبيت وتعميق هذا التصور نلفي GOPNIK الذّي كان يطالب "بوجوب الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص باعتبارهما أمرين متقابلين منفصلين Disjoints إلاّ في بعض الظواهر العامّة"(في هذه دلالة صريحة على تباين المفهومين وانفصالهما من حيث الماهية إلاّ أنّ Gopnik يرى أنّ هناك بعض القضايا التّي يحسبها قابعة في مفترق طرق لسانيات الجملة ولسانيات النص، كما يذهب هذا الباحث "أنّ بناء النحو المناسب للجملة يكون رهين بناء نحو النص"() ويعني القول بأن النص والجملة لا ينتميان إلى نفس الإطار والشكل بل إلى شكلين مختلفين، وبالتالي نستلزم أنّه لا يمكن القول أنّ أحدهما متولدٌ من الآخر، وينجرُّ عن هذا الطّرح أنّ الجملة تمثل عنصرًا واحدًا مقارنة مع النص الذي يبدو من خلال هذه الرؤية أنّه يحتلُّ دور المجموعة.

**2-الاشتمال:** وينبثق من هذه الزاوية تصوّرين متعاكسين، أحدهما يرتكز على اشتمال نحو النص على نحو الجملة، أي أنّ كلّ ما ينتمي إلى لسانيات الجملة فهو ينتمي (ضرورة) في موضوع لسانيات النّص، لكن العكس غير صحيح فقد ذهب Wirrer "إلى أنّ كلّ ما كان من نحو الجملة فهو جزء من نحو النّص ولا ينعكس" وهو نفسه التّصور الذي ذهب إليه الباحث فان ديك Van Dijk من احتواء نحو النص على نحو الجملة. أمّا التّصور الثاني فهو يرسو على فكرة مفادها استيعاب الجملة للنص من منطلق تقدير أفعال في البنية العميقة أي أنّ مفهوم فعل القول هو المنطلق الأساسي في هذا الاتجاه. ولا مناص من التذكير في هذا المجال أن فعل القول يقع –بناءًا على التقدير- في بداية كلّ جملة أو نص وبالتالي يصبح للنص محل في الجملة(.

ولعلّنا نَبْتَعِدُ من الحقيقة، إذا أقررنا في هذا المقام أنّ العلاقة الكائنة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص هي علاقة متوترة وحدود متحولة، فإذا صحت علاقة اشتمال النص على الجملة أبطلت مصداقية العلاقة القائمة على انفصال الواحد عن الآخر والعكس بالعكس، إذ أنّه لمن الخطأ اعتبار الشيء جزءًا من آخر ومقابلاً له في آن واحد لأنّ ذلك يدخلنا في تناقض رهيب، ولكن الأمر الظاهر الذي لا ينبغي العزوف عنه في عملية تحديد العلاقة الكائنة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص، أنّ هذا الحقل اللّساني الأخير يلعب دورًا تكامليّا أو لنقل تطويريا يقوم على معالجة ما عجزت عنه لسانيات الجملة خاصّة في مسألة اعتمادها الكلي على الوصف التركيبي وما نتج عنه من إخفاقات في تفسير أنواع شتّى من البنى الجمليةّ. الأمر الّذي نتج عنه مطالبة عدّة علماء وباحثين لغويين كالباحث كونو 1976 وكرايد 1979 وجيقوف 1976 ورومتفايت 1974 وتايلر 1978 إلى ضرورة "إعادة النظر في كلّ قيد من القيود التركيبية الرئيسيّة من وجهة نظر وظيفيّة"().

ويَعني هذا التّصور الجديد تحديد القيمة الوظيفية لكلّ عنصر في النص / الخطاب، باعتبار أن التحليل السليم للخطاب "يهتمّ بالوظيفة التّي يقوم بها أو الغرض الذي يرمي إليه عنصر ما من المادّة اللغويّة، وكذلك بالكيفية التّي تعالج بها تلك المادّة سواء من قبل الباث أو المتلقي. وكنتيجة طبيعيّة لذلك، سيهتمّ محلّل الخطاب بنتائج التّجارب الجارية لفهم عمليّة المعالجة للّسانية النفسيّة للخطاب وذلك على نحو لا نجد مثله لدى نحاة الحملة. كما ينتج عن ذلك أيضا أن أعمال أولئك اللّسانيين الاجتماعيين والأثنوغرافيين الّذين يحاولون دراسة اللّغة من حيث أغراض استعمالها ستكون مهمّة كذلك"() وهو ما لم يكن مطروحًا في التصور الشكوني الذي تميزت به المقاربات المتعلقة بلسانيات الجملة التي تعاملت مع الجمل النسقية المبثورة عن سياق تلفظها والبعيدة كلّ البعد على أغراض استعمالها.

وهكذا اتّخذت لسانيات النص لنفسها سبيلاً يقوم على سدّ النّقائص الّتي تعلقت بلسانيات الجملة وتعويض عجزها بإدخال بعض المعطيات الجديدة التّي تخص الأهداف المرجوّة من الدراسات الألسنية وآليات وميكانزمات تعمل على المقاربة الحقيقية والتحليل السّليم للنصوص والخطابات، إنّها بوضوح وجهةٌ تأخذ الدّراسات اللغوية المهتمة بالحقل الألسني إلى مقاربات تتخذ من الوظيفة التواصليّة للّغة المجال والمنطلق الأولي لبحثها. بإدخالها جل العناصر الرئيسيّة والأطراف المهمّة في الأطر التواصليّة كالباث والرسالة وآليات فهم الرِّسالة التّي يقصدها البحث في ظروف وسياقات معيّنة في مقامات محدّدة، وبالتالي فإن نحو النصوص يسعى إلى وصف الشكل اللغوي، لا من حيث هو شيء ساكن، وإنّما بوصفه وسيلة حركيّة ديناميّة للتّعبير المعنى المقصود. وبجرّنا هذا الطرح إلى استحضار مبادئ نحسب أنها كفيلة بلعب دور الضابط المنظّم لاشتغال هذه المعطيات والإجراءات الجديدة المرتبطة بدراسة النصوص وتحليلها، إنّها النظريّة التّداولية التّي سنعرض لها فصلاً خاصا بها، نعرض من خلالها تحديد ماهيتها وأُطُرِها وآلياتها الكبرى وطريقة اشتغالها وهي تتعامل مع الخطابات والمدونات النصيّة.